

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٧٤ لسنة ٢٠٠٢

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٥ بإنشاء صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية؛
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٢ بتعديل بعض أحكام قانون السلطة القضائية وقوانين الهيئات القضائية؛
وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٢٣ لسنة ١٩٧٦ بقواعد المعاونة الخاصة بالصندوق؛
وعلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم الصندوق وتعديلاته؛
وعلى موافقة المجلس الأعلى للهيئات القضائية؛
وعلى موافقة مجلس إدارة صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية؛

قرر :

(المادة الأولى)

تضاف إلى قرار وزير العدل رقم ٤٨٥٣ لسنة ١٩٨١ بتنظيم صندوق الخدمات الصحية والاجتماعية لأعضاء الهيئات القضائية بتعديلاته، مادة برقم ٢٥ مكرر (٢)، نصها الآتي :

مادة ٢٥ مكرر (٢) :

لمن بلغ سن الرابعة والستين في الفترة من أول أكتوبر ٢٠٠١ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ أن يطلب تعجيل صرف إعانة نهاية الخدمة ومبلغ التكافل كلها أو بعضها خلال شهرين

من تاريخ بلوغه هذا السن ، وفي هذه الحالة يحسب إجمالي أي من قيمة الإعانة أو التكافل كلها أو بعضها ، على أساس قيمة استحقاقها في يوم تقديم الطلب ، ويؤدي المبلغ المطلوب في حدود الاعتمادات المالية المتاحة للصندوق .

ولا يستفيد طالب التعجيل بعد الصرف له ، من أية زيادة تطرأ في نظامي الإعانة والتكافل ، إلا بنسبة ما كان تبقى له من مستحقات إلى ما كان مستحقاً له وقت تقديم طلب التعجيل ، ويشرط أن يكون أدى ما تحمله زملاؤه من أعباء نظير هذه الزيادة حتى بلوغه سن التقاعد .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، وعلى رئيس مجلس إدارة الصندوق تنفيذه .

تحريراً في ٢٠/٢/٢٠٠٢

وزير العدل

المستشار / فاروق سيف النصر